

خطاب

خطاب

دولة البرنس حسين كامل باشا
عندما نذكر الحياة أسس في ما اقرحه
حضرة مرقس سميك بك في موضوع
الكتابات حصلت مناقشات بين الاعضاء
في امرها قد يظن منها بعض الجمهور من
قراء الصحف المحلية ان المجلس لديه فكر
التعصب . ولهذا اردت ان اؤكد ان هذه
الفكرة لا توجد مطلقاً عند أحد من الاعضاء
والحقيقة ان المسألة بسيطة جداً والذي
دعا الى الكلام فيها انه سبق لسعادة ناظر
المعارف ان يبين تعريف نظارة المعارف
لكلمة كتاب بأنه « معهد علمي مخصص
لحفظ القرآن »
ولذا تسأل حضرة مرقس بك اذا كانت
الكتابات تكون كما قال لسعادة ناظر المعارف
فكيف تعلم اولاد الطوائف الاخرى الذين
يجب ان يتعلموا القراءة والكتابة اسوة بغيرهم
فاجابه سعادة حسن مذكور باشا بأن
الكتابات الاسلامية يصرف عليها من
موال الاوقاف وانها اوقافاً خاصة قوامها
من المسلمين . وما قاله سعادة مذكور
باشا هو عين الحقيقة بالنسبة لكتابات
المعهد المصري

أما الذي دارت المناقشة بشأنه أمس
في الكتابات التي تنشأ في المستقبل من
الرسم التي ستقرر للتعليم والتي تخصص
منها ٣٠ بالمائة للمدارس من ابتدائية وتحضيرية
وعالية ٧٠ للكتابات . فإذا كانت الكتابات
مناهج اسلامية محضة فلكل انسان الحق
في ان يسأل عن الطريقة التي يتعلم بها
اولاد المسلمين والاسرائيليين وهل
سيكونون مع اولاد المسلمين في كتابات
واحدة أو تنشأ لهم كتابات خاصة ولذا اقدم
حضرة سميك بك اقتراحه طالباً تخصيص
مبالغ من هذه الرسوم بكتابات الطوائف
الاخرى

والؤكد ان مجالس المديرية ستقرر
في هذه المسألة وتحلها بما يوافق صالح الجميع
ورجوعي الى هذا الموضوع اليوم
هو لاؤكد للجميع انه لا يوجد مطلقاً لدى
عضو من أعضاء الحياة فكرة تعصب (هنا
اجابت الحياة جميعاً بالايجاب)

والذي اعرفه في قوس جميع المصريين
على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم انهم لا يرون
أمامهم الا شيئاً واحداً وهو النجدة والخلل
واريد ان اباهر للجميع يعرفوا ان
المجلس ليس لديه اقل فكرة تعصب بل هو
حر ولا يرى امله سوى تقدم البلاد
ولذا ارجو من حضرة سميك ان كل من
يريد ان يتكلم في المستقبل في المسائل الدينية
ان يقل القول ما استطاع حتى لا يكون
قوله عملاً للقول والقول الذي لا يجاب وغيره
واصرح بان كلمة تعصب لا توجد في
القاموس المصري

المندوبي في الاستانة - زار سمو
الجناب العالي المندوبي في الجاري جبه
ترابيا وزار هناك جناب سفير المانيا فرد له
الزيارة على الاثر بقصر بك . وفي ١٠ منه
زار سموه جامع ايووب حيث قول بالاكرايم
والاجال

وداع القاضي

الأكبر

ودعت القاهرة اليوم فضيلة قاضي
القضاء يحيى افندي بما لم يسبق له مثيل في
تاريخ قضاء مصر فقد اكتظت الجوع على
رصيف الحطة بما قدر ثلاثة آلاف بين وجيه
وعالم وعين من الاعيان . ومن الساعة ٦
والناس يتراوون متسائلين عن ميعاد قيام
القطار المقل لسباحة القاضي وفي الساعة ٧
والدقيقة ه اقبل يحيط به كبار الدوات
والاعيان والوجهاء وتقدمه حجاب المحكمة
الشرعية وخلفه جميع موظفي المحكمة الشرعية
ومحاميها وفي مقدمتهم دولة الامير الجليل
حسين كامل باشا وفضيلة مفتي مصر ومفتي
الاقواق وسعادة عبد الجيد باشا صادق
ونسيم باشا وحسين باشا جاهين ومحمد
بك فريد ومحمد بك رسم وغيرهم
ولما ركب في الحبل المدله وقف حضرة
الشاعر الاديب احمد افندي نعيم وتلى ابياتاً
في ثوب تصفيق الاستحسان ثم تلاه شيخ
تلا توديعاً بين تتر وتتر فقول بل مثل ما قول
به الخطيب الاول وهتف بعض الحاضرين
لفضيلة القاضي هتافاً متكرراً وكان الحضور
يردون هتافه كلمة كلمة وهنا ارتجل الشيخ
ابراهيم الديب صاحب جريدة الانسانية
ابياتاً شائقات وانتهى من القائلين بين ذوي
الحنان من الجوع والتصفيق والاستعادة
وبعد ما تحرك القطر وكل من حضر

مشقت باشا - بنوب سعادة الواء مشقت باشا
عن سعادة المرحوم جلال ونجت باشا حاكم السودان
العام مدة غيابه بالاجازة
الازمة المالية في بغداد - حدث في
ولاية بغداد ازمة مالية شديدة بسبب
الحوادث الاربابية فلبثت التالفات في بغداد
٢٠٠ الف جنيه

نادي القنون الجلية - كان بعد ظهر
امس موعد افتتاح نادي القنون الجلية في
عنه الكائن في شارع جامع جرسي تحت
رعاية دولة البرنس يوسف كمال . وقد حضر
هذه الحفلة عدد ليس بالقليل من الوجهاء
والادباء . ولما انقضى عقد الحاضرين قام رئيس
النادي الهام عطوفتو ادريس بك راغب
في الادارة في النظرة الى الدرجة الثالثة براتب
قدره ١٠٨ ج م سنوياً

اجازات - صرح لحضرة ابراهيم
افندي محمد الكاتب بمصلحة مراقبة الاموال
المرقعة باجازة شهرين ولحضرة ابراهيم افندي
مخايل رئيس قسم سادس (غربية) باجازة
شهر واحد ولحضرة الياس افندي ابراهيم
رئيس قسم رابع (جرجا) باجازة شهرين
وصف

الحفاظة والشركات - كتبت المالية
الى المديرين قول : انه تخفيفاً للاعمال عن
محافظ مصر وفقاً لتضرر الشركات التي
مراكز ادارتها في القاهرة من ضياع الزمن
في توسط الحفاظة بينها وبين المديرية في
المكتبات عن المسائل الخاصة بها قد رأت
نظارة المالية الفات نظر المديرية الي ان في
حالة وجود ما يستعدي مخازير الشركات التي
مقرها في القاهرة والاسكندرية عن بعض
استغرامات او اخطارها عن شيء خاص
بالايجان والافادات التي تتخللها بالجهات
تكتب اليها مباشرة دون لزوم توسط
الحفاظات في ذلك

نشان تونس - اهدت حكومة
تونس وسام الامتياز على جناب المسير
جيرار قنصل فرنسا في الاسكندرية اعترافاً بما
قدمه من اللمة والنبالة فيما يخص بمأمور
الزلة التونسية في هذه الديار

تلامذة الحقوق - نجح في امتحان
مدرسة الحقوق ٧٧ طالباً نالوا الشهادة
الهيئية فيهنهم

وقف حلم باشا - حكمت امس محكمة
الاستئناف الاهلية في قضية وقف شاول
التي اخذت دوراً مهماً خطيراً أمام المحاكم
الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية .
وذلك ان - بن عتقا زيب هاتم شقيقة
حليم باشا طلبوا احالة نظارة وقف شاول
(ومساحتها ١٠٩٩ فدانا) وبنيته بيات غيرة
وما حولها وسراي شبرا وا ١٩ فدانا بجوارها
على ديوان الاوقاف فحكمت المحاكم الشرعية
بالاستانة بابقاء النظر للبرنس سعيد باشا
حليم وبذلك حكمت ايضا المحاكم المختلطة
وفي العام الماضي احوال فضيلة قاضي مصر
النظر على ديوان الاوقاف . فرض دولته
التسليم فقام الديوان قضية عليه . فحكمت
امس محكمة الاستئناف الاهلية بالامانة
شرعية لديوان الاوقاف . ليطالب استلام
الوقف وتعيين حارس قضائي ، وباسقاط
دعوى العتقا . واقرار البرنس سعيد باشا
في نظارته

مشقت باشا - بنوب سعادة الواء مشقت باشا
عن سعادة المرحوم جلال ونجت باشا حاكم السودان
العام مدة غيابه بالاجازة

الازمة المالية في بغداد - حدث في
ولاية بغداد ازمة مالية شديدة بسبب
الحوادث الاربابية فلبثت التالفات في بغداد
٢٠٠ الف جنيه

نادي القنون الجلية - كان بعد ظهر
امس موعد افتتاح نادي القنون الجلية في
عنه الكائن في شارع جامع جرسي تحت
رعاية دولة البرنس يوسف كمال . وقد حضر
هذه الحفلة عدد ليس بالقليل من الوجهاء
والادباء . ولما انقضى عقد الحاضرين قام رئيس
النادي الهام عطوفتو ادريس بك راغب
في الادارة في النظرة الى الدرجة الثالثة براتب
قدره ١٠٨ ج م سنوياً

اجازات - صرح لحضرة ابراهيم
افندي محمد الكاتب بمصلحة مراقبة الاموال
المرقعة باجازة شهرين ولحضرة ابراهيم افندي
مخايل رئيس قسم سادس (غربية) باجازة
شهر واحد ولحضرة الياس افندي ابراهيم
رئيس قسم رابع (جرجا) باجازة شهرين
وصف

الحفاظة والشركات - كتبت المالية
الى المديرين قول : انه تخفيفاً للاعمال عن
محافظ مصر وفقاً لتضرر الشركات التي
مراكز ادارتها في القاهرة من ضياع الزمن
في توسط الحفاظة بينها وبين المديرية في
المكتبات عن المسائل الخاصة بها قد رأت
نظارة المالية الفات نظر المديرية الي ان في
حالة وجود ما يستعدي مخازير الشركات التي
مقرها في القاهرة والاسكندرية عن بعض
استغرامات او اخطارها عن شيء خاص
بالايجان والافادات التي تتخللها بالجهات
تكتب اليها مباشرة دون لزوم توسط
الحفاظات في ذلك

الامرام في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٩

في مجلس الشورى

اجتمع مجلس شورى القوانين صباح اليوم
فاتى دولة الامير الجليل حسين كامل باشا
رئيس المجلس خطاباً حكيماً دفع فيه عن
المجلس همة التعصب وارشد الاعضاء الى
الطريقة القوية في المناقشات وقد نشرناه
في غير هذا المكان وسنعود غداً
الى الكلام عليه فوقف سميك بك
وشكر دولته وقال انه اكنفي بصرحه
المشقة بان توزيع الاموال على الكتابات
يكون من شأن مجالس المديرية . وقال
مفتاح بك معبد انه لم يرد من كلامه امس
التعصب بل انه يرى ان مجالس المديرية قادرة
على تخصيص كل فئة بما تستحقه من المساعدة
ثم قال اليا يوايس انه رئيس ديوي ومختلط
بالامة فلو لا يجد تعصباً وجميع عناصر الامة
في العاشرة والمعاملة سواء
ثم انقل المجلس الى البحث في نقادة
العاشرة وهذا نصها :

أصل المشروع
المادة ١٠ - يجب على المجلس ان يتم بحثه
وان يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه
بمقتضى نصوص هذا القانون او القوانين الاخرى
في مدة لا تزيد من اربعة اشهر من تاريخ ابداء
رأيه ولا يرد رأياً مطلقاً في تلك المدة جاز لمجلس
النظر ان يأمر باجراء العمل بدون انتظار الراي
المذكور .

تعديل اللجنة
المادة ١٠ - اصلها فقط استبدلت منها عبارة
مدة لا تزيد من اربعة اشهرين
من اشهر العالمة
تعديل امله باشا

يجب على المجلس ان يتم بحثه وان يبدى
رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص
هذا القانون او القوانين الاخرى في مدة لا تزيد
من اربعة اشهرين من تاريخ ابداء رأيه ولا يرد رأياً
مطلقاً في تلك المدة جاز لمجلس النظر ان يأمر
باجراء العمل بدون انتظار الراي المذكور .

وكان الجدال طويلاً على المدة التي تعطى
للمجلس لا بد . رأيه فاطر الداخلية تمك بالنص
الاصلي وواقعه دولة الرئيس وعولي باشا وسميك
بك وموسى باشا غالب ثم اقرع على ذلك فوافقت
الغالبية على ابقاء المادة على اسليها

ثم انتقلوا الى الباب الثالث في كيفية تشكيل
مجالس المديرية وهذا نص المادة الحادية عشرة
أصل المشروع
الباب الثالث

في تشكيل مجالس المديرية وفي اجرائها
المادة ١١ - تشكل مجالس المديرية كما
يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز
من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو الانتخاب
بلاد ذلك المركز ويجب ان يكون أحد النائبين
مقيماً في دائرة المركز وبمراعي في تطبيق هذه المادة
١ كل بند مديرية ذي نظام اداري خاص
يعتبر جزءاً من المركز الواقع فيه
٢ كل مركز اداري غير مركز بلق باحد
المراكز الاخرى يقرر يصدر من ناظر الداخلية
عواقبة مجلس النظار

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية فان
غاب او مته من العمل مانع باب عن موكيل المديرية
وتعتبر مجالس المديرية المشكلة كائتم اشخاصاً
معنى يتوكلون المديرية في المجلس بهذه الصفة
في استعمال ماله من الساقطة وفي اداء ما عليه من
الواجبات مما يدخل عن دائرة اختصاصه
موسى باشا - اريد ان اضيف على صدر
المادة انه لا يرد عدد المنتخبين واحداً عن كل
عائلة ولا يجتمع اثنان او ثلاثة او اربعة من عائلة
احدة في مجلس رئيس تلك العائلة ولا يرد
كل ثلاثة من عائلة واحدة جاز من عائلة واحدة
يستطيعون ان يعين احدهم بالاول والاخر بالشورى

محمود بك الاربي - رأيت ان يكون المندوبون
من دائرة المركز فابده ابراهيم بك عبدالعال لان
اهالي المركز اعظم باحتياجهم من مواميد سميك
بك هذا الراي بشرح اطول واوسع
تمام بك كتاب - في ذلك حيز الحرية
بالاتخاب مع ان المديرية واحدة والمركز اقسام
جزئية فاذا عرفنا ان فلاقات الادارة على خدمة المديرية
من مركز كذا يستطيع ان يتقدم المديرية اكثر
من سواه فلا يجوز ان يحرم من الانتخاب لانه
من غير المركز
دولة الرئيس - المركز المؤلف من ٥٠ أو
٦٠ كيف يحرم ان يكون اثنان من ابناءه
مندوبين عنه
محمود بك عبد الغفار - المشروع براعي
سالم المنتخبين ا كرو عدي ان الافضل جعل
الامر وسماً بين نص الحكومة وتعديل امله باشا
فالحكومة اشترطت إقامة المندوب في المركز فانا
ارى ان يشترط ان يكون أحد النائبين مقيماً
في المركز والاخر اذا منافع فيعمل اشتراط ان
تكون الضرورية التي يدفعها كل واحد منهم ٢٠ جنيهاً
أما ما قاله موسى باشا غالب عن العائلات
فلا يلائم بل لا يجازى باجتماع حقوق اصحاب الاموال
والمرشحين فاذا وجد عدة اشخاص من عائلة
واحدة اكفاه فلا يجوز حرمانهم من ثقة الامة
وتتألف الامة بعلهم وقدرتهم فالضرر واقع على
الفرعيين ولا يجوز ان يمدن ذنب الافراد بدم
وعائلاتهم
ابراهيم باشا مراد - كلام موسى باشا في امر
العائلات جارة عن حيز الحرية وهو ما لا يجوز
الابد . اما من حيث انتخاب النائبين عن المركز
فانا اتبع فيه راي ابله باشا
ثم قال سميك بك انه يخالف موسى باشا
بانتخاب عدة اقارب في مجلس واحد فانه في
البلاد النابية ينتخب الاب والابن في مجلس واحد
موسى باشا - كلامي لا يخالف الحرية وكل
ما اریده الا يجتمع ثلاثة او اربعة في مجلس واحد
تمام بك جابر - اريد موسى باشا واظلم ان
يكون عدد المندوبين عن كل مركز بالنسبة لاهيته
مع ابحاثه انتخب احد التلويين من غير سكان المركز
مقر باشا - انا موافق موسى باشا على ان يكون
النائبان من سكان المركز وان لا يكونا من عائلة
واحدة

عولي باشا - يندفع حجة موسى باشا ولا
ينهم لما يجزم ثلاثة او اربعة من عائلة واحدة
من ان يكونوا في المجلس وابده تمام بك كتاب
وقد كان البحث دارياً في ذلك والناس تشترط راحة
الشخصيات في هذا البحث القيم فلماذا لم تر ان
تشر كل ما قبل بهذا الشأن على ١ . مفتاح بك
معيد حدد النسب فقال ان القرابة تكون مانعاً
بين الاخ وابن الغم والاب والابن
محمود باشا فهمي - خرجنا بالكلام عن موضوع
المادة وهو اشتراط انتخاب المندوبين عن المركز
فارى ان يكون احد المندوبين من المركز والاخر
من اية جهة من المديرية على شرط الكفاءة
ثم دحض محمود باشا اراء موسى باشا غالب
من حيث جواز انتخاب عضوين أو ٣ من عائلة
واحدة وكل ما عليه ان يشترط ان أعضاء العائلة
الواحدة لا يكونون في جلسة واحدة معاً . أما
ابراهيم باشا مراد فانه لا يفهم كلام موسى باشا ولا
يدرك كيف انه اذا انتخب انسان في مركز قال
له انك سقطت بعد انتخابك لانك قريب فلان
التعصب

موسى باشا - اذا اضرب لابراهيم باشا مراد
مثلاً بالقبولية قبل يصح ان يكون هو مقبول
عن طوخ وابنه عن نوي وابنه الثاني عن قلوب
ثم جرى جدال طويل في ذلك دخل فيه ابراهيم
بك عبد العال وتمام بك كتاب وتمام بك جابر
وهذا القاضل وصل الى المرح فقرر المثل
بمركز القزوين وكنا يشعرا انه يراد عائلة ابائه
بشريعة ولكن حسن باشا مذكور اراد عدم
الكلام في هذه المسألة
ثم طلب دولة الرئيس من موسى باشا ايضاح
فيه لا يفرع عليه فقال لا يرى ان يكون
مجلس المديرية شخصان من عائلة واحدة فقله
دولته ان ذلك صعب جداً يا موسى باشا

فاجاب هذا رايت والسلام وجلس فوقف
عولي باشا مندوباً كلام موسى باشا الذي اعاد كلامه
وابده بقوله ان مجلس المديرية حياة قضائية .

ثم استشهد مفتاح بك على صوابية رايت موسى
باشا فانه هو كان عضواً بمجلس تأديب الصدوقان
ثلاثة من الاعضاء اصحاباً فكان ما يقول احدم
يقوله الاخر فهذا دليل على انه يجب اتباع رايت
موسى باشا كذا

ثم اخذت الراء على ثلاثة وجوه
الاول هل يجوز وجود قريتين في مجلس
المديرية .
الثاني هل يجوز ان ينتدب اثنان قريبان عن
مركز واحد .

الثالث ابقاء نص المادة على اصليها
فوافقت الهيئة الثلاثية على انه لا يصح
انتخاب قريتين من مركز واحد ثم وافقت
بمجرد تعيين الاقارب في مجلس المديرية ثم وافقت
على تغيير النص الاصلي حسب ما توضح
والحق يقال اننا لم نسمع بثل هذا التشريع
في امة من الامم !!! ومنى جاما انسان بثل هذا
التشريع كيننا اسمه ماء الذهب !!!

ثم اقرع على العبارة الآتية
هل يكن المندوبان عن المركز من المركز
او ان احدهما منه والاخر من المديرية
فاقرت الغالبية على ان يكون الانسان من
المركز فلاحظ محمود بك عبد الغفار ان المشروع
الاصلي لم يشترط لصحة الانتخاب سوى اقامة
المندوب في المركز والهيئة اشترطت دفع الضرائب
فقال ابراهيم باشا مراد هل اذا كان للرجل احيان
خارج المركز يدفع عنها ٥٠ جنيهاً يجوز انتخابه !!!
فقال الاكثرون نعم نعم . فقال محمود بك عبد الغفار
اذ صحت هذه فتدفع انفسكم انفسكم لا تشرط ان
يكون المندوب عن المركز من اهله وصاحب
منافعه فيه . والظاهر ان الاعضاء لم يعلموا القانون
لان دولة الرئيس تبهم الى ان هذا الجدال عقيم
لان شروط الانتخاب لم ترد بعد وهي ستر في
مادة تالية

ولكن تمام بك جابر طلب ان يكون عن
النسب مندوب خاص فم يجب عليه
سميك بك - انا اطالب ان نضاف الى المادة
فقرة يقال فيها ان بين في مجلس المديرية اثنان
تتمل بهم الاقلية

دولة الرئيس - المشروع لا يتيح الا انتخاب
فول تريد ان يكون فيه شرط بالتعيين
سميك بك - نعم اريد ذلك كما هو جار في
مجلس الشورى وغيره

الاب يؤنس - اريد سميكة بك مراعاة
للاقلية وحقوقها وجباً بالصالح العام
محمود بك عبد الغفار - لا مقابلة بين الشورى
ومجالس المديرية في الشورى بين الاعضاء
اختياراً ولكن مجلس المديرية يكون باختيار الشعب
مراد باشا لا ارى وجهاً لهذا التفرق فقد
عشت كل عربي ولم اسمع بثل هذا وقد كان احد
ايجان الاقباط عضواً في مجلس مديرية القليوبية
بانتخاب الاهالي

احد افندي قريش - انا من مديرية اسوان
وقد كان مجلسي مديريتنا مؤلفاً من منتخبين من امة
نصفهم من الاقباط وفيه الآن واحد كان يراعي على
الشورى وقال علي بك اسمعيل ان الاقباط في
المانيا موجودون في كل مجلس وحياتاً بالاخب
سميك بك - انا اريد من طلي حن التناهم
وايس هناك ضرر على مجلس يؤنس من ١٠ او
٢٠ شخصاً من وجود اثنين فيه بشرحنا له
مطالب طائفة لا حق لها فيه

دولة الرئيس - مشروع الحكومة يخول
الشعب حق الانتخاب فاذا ادخل التعديل الذي
يطلبه سميك بك يخول المشروع من اهله وجوهه
لا يجعل للحكومة حق تعيين الاعضاء
ناظر الداخلية - المقصود من المشروع ان
يألف الاهالي الانتخاب ويسروا في الطريق
الاستورية فاذا رأت الهيئة ان تحفظ الحكومة
لنفسها حق ضم بعض الاعضاء الى هيئة المجلس
فهي مستعدة لقبول ذلك - لا . لا . لا .

ثم وافقوا على ابقاء المادة على نصها
وانتقلوا الى المادة ١٢ وهذا نصها .
أصل المشروع
المادة ١٢ - لا يجوز انتخاب اجد مجلس
مديرية ما لم يكن حائزاً للشروط الآتية

١ ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة
٢ ان يكون عازلاً عن القرابة والكتابة
٣ ان يكون في مدة ستين الى اربعين سنة
٤ ان يكون من طائفة خصال جيبانية السنة على الاقل
٥ ان يكون اسمه مديحياً في دفتر الانتخاب

١ ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة
٢ ان يكون عازلاً عن القرابة والكتابة
٣ ان يكون في مدة ستين الى اربعين سنة
٤ ان يكون من طائفة خصال جيبانية السنة على الاقل
٥ ان يكون اسمه مديحياً في دفتر الانتخاب

١ ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة
٢ ان يكون عازلاً عن القرابة والكتابة
٣ ان يكون في مدة ستين الى اربعين سنة
٤ ان يكون من طائفة خصال جيبانية السنة على الاقل
٥ ان يكون اسمه مديحياً في دفتر الانتخاب

١ ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة
٢ ان يكون عازلاً عن القرابة والكتابة
٣ ان يكون في مدة ستين الى اربعين سنة
٤ ان يكون من طائفة خصال جيبانية السنة على الاقل
٥ ان يكون اسمه مديحياً في دفتر الانتخاب

المديرية منذ خمس سنين
• ان لا يكون موظفًا في الحكومة او ضابطاً
في الجيش العامل ولا يعتبر العمد والمشايج هنا من
موظفي الحكومة
• ان لا يكون عملاً في محل مديرية اخرى

تعديل البجعة
المادة ١٢ - على اصلا
تعديل المانة بانها
المادة - ١٢ القديمة على اصلا
الفترة (١) و (٢) و ٣ على اصلا
اما (٤) فتعدل ان يكون اسمه مدرجا في دفتر
الاختاب منذ سنتين
(٥) و (٦) على اصلا
ولا وضلا الى الفترة الثالثة قال موسى بانها
انه يطلب ان يضاف الى الفترة يجوزواختاب من
كان حاملا الشهادة اذ اذا دفع ٢٠ جنيا. اما علوي
بانها فلا يرى اشراط دفع شيء على من يكون
حاملا شهادة عالية ولكن دولة الرئيس لاحظ انه
لا يكون مالكا شيئا. و ابراهيم بانها عزاد يرى انه
لا يكون غارقا شيئا من حالة المديرية. فتسك
علوي بانها براءه ولكن مفتاح بك مبد فرج عن
صدر الياية اذ طلب ان يشترط ان يدفع الشخص
الالتدب ٣٠ الف قرش (ضحك) وقال عبدالغفار
بك (من اين تأتون ببوله)
عمود بك عبدالغفار - اتم خاتون من
التعلمين لاي سبب قولوا لا الا ترون ان علم التعلم
يوازي اطيكم . فاذا لم تروا اعطاء التعلمين من
المالكه فلا اقله من ان تنعموا النظر في اقتراح
موسى بانها

على أن إبراهيم باشا مراد لا يرى للشهادة قيمة ، اذ قيمة الاختبار اما سيهيكه بكافه برى قبول افتراج موسى باشا تشجيعاً للتعلمين ليقبوا في الاقاليم لان من مصائب مصر ان جميع المعلمين يأتون القاهرة ويتكئون فيها

ثم رايانا محمود باشا سلمان يحكم ولم نسع
صوته وهذه اول مرة تكلم فيها رئيس حزب
الامة طعنا بنسبه في جلسة آتية فنقل للامه اراءه
ثم اخذت الاراء في اشتراط كمية الضريبة
الواجب دفعها فتقررت التالية ان يكون الخسوس
جنبها بما يدفع عن الاطيان في نفس المركز لا في

عموم المديرية
ثم اقترح على رأي علوي باشا وهو اعفاء
حاملي الشهادات من دفع الضرائب ورأى موسى
باشا في ان يدفعوا ٢٠ ج فاقسمت الاراء بـ
مقسامين احدها لبقاء المادة على اصلها والثاني

وأنضم الى موسى باشا فقتل علي باشا عن رأيه
وقال المعروفاً ضعيفاً جداً وعدلت المادة بأنه يشترط
في حامل الشهادة ان يدفع ٢٥ جنهما
وأخذت الراء في الفقرة (٤) عن مدة الاقامة
المدة بـ ٢٥ سنة ، ان يكون مدفوع سنه ، واعتقد

اراهيم بك عبد المال على الفقرة • وقال اذا
اذا انتخب الممدة اوالشيخ مستعيا من وظيفه
وايده موسى باشا واخذت الاراء فوافقوا بعد على
رأى اراهيم بك عبد المال
*
* *

وبعد الاستراحة رجع ساعة عادوا الى
تلاوة المواد فوافقوا على المواد ١٣ و١٤ و١٥
وهذا نصها

المادة ١٣ - يتخب النائبون عن المراكز

في مجلس المديرية لمدة ست سنوات ويجوز
احد نائبين كل مركز بالدور كل ثلاث سنين
ويستمر الاعضاء اختاريون في وظائفهم
المادة ١٤ - يحلف العضو الجديد في مجلس
المديرية امام المدير قبل مباشرة العمل

الخلاص للجناب الخديوي والمخضرم قواني
البلاد

المادة ١٥ - يقرر مجلس المديرية فصل
عضو يختلف عن الحضور مدى ثلاثة ادوار متتالية
من ادوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس

ودور الأجماع هو الجلسة أو الجلسات المتتالية التي يعقدها المجلس بناء على دعوة أجماع واحد وتلت المادة ١٦ وهذا نصها

عن واصل بن عطاء عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من دعا على نفسه في يوم الجمعة دعاها المذبح

